التقرير السنوي للأداء

لمهمة تكنولوجيات الاتصال

لسنة « 2023 »

الفهرس

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمّة لسنة 2023 3
1. ملخص لأهم الإنجازات الاستراتيجية للمهمّة لسنة 2023 4
2. نتائج تنفيذ ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2023 7

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023 10
I. برنامج التنمية الرقمية 11
1. نتائج الأداء 12
2. نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج 23

II. برنامج القيادة والمساندة 28
1. نتائج الأداء 29
2. نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج 42

الملاحق
بطاقة النوع الاجتماعي -الإنجازات 49

المحور الأوّل

تقديم عام لأهم إنجازات المهمّة لسنة 2023

1. ملخّص لأهم الإنجازات الاستراتيجية للمهمّة:

تكمن غاية مهمّة تكنولوجيات الاتصال في السعي إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي لكافة الفئات الاجتماعيّة وتوفير النفاذ الشامل إلى الخدمات الرقمية في كل مكان كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وتتمثل أهم المحاور الاستراتيجية المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025 في:

1. **الحد من الفجوة الرقميّة والسعي إلى ضمان مبدأ تكافؤ الفرص لتقليص الفوارق المسجلة بين النساء والرجال، وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع، بهدف ضمان الادماج الاجتماعي**، وذلك من خلال تعزيز البنية التحتية الرقمية بما يمكّن من تطوير نسب النفاذ إلى شبكات الأنترنات القارة والجوّالة لكلتا الجنسين وفي كل مناطق البلاد على حد السواء،

2. **تحقيق التحول الرقمي للإدارة وذلك من خلال إرساء الإدارة الإلكترونية ورقمنة خدماتها** بما يمكّن من توفير خدمات إداريّة رقميّة سريعة، ذات جودة عالية ومترابطة فيما بينها تتيح للمواطن والمؤسسة الحصول على الخدمات الإدارية بأسرع وقت ممكن وبأقل التكاليف مع ضمان استمراريتها،

3. **النهوض بالاقتصاد الرقمي والتجديد وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرّقمنة** وذلك من خلال دعم الابتكار والتشجيع على المبادرة الخاصة وريادة الأعمال لاسيما لدى الشركات الناشئة وتيسير استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة في مختلف القطاعات الاقتصادية بهدف تحسين إنتاجية الاقتصاد التونسي وتدعيم قدرته التنافسية هذا فضلا عن جعل تونس قطبا تكنولوجيّا إقليميًا ودوليًا لتوفير فرص العمل اللّائق والرّفع من مساهمة قطاع تكنولوجيات الاتصال في الناتج المحلّي الإجمالي.

هذا ويتم تنفيذ استراتيجية مهمة تكنولوجيات الاتصال عن طريق برنامج عملياتي واحد "التنمية الرقمية" إضافة إلى برنامج "القيادة والمساندة" ويشمل كل برنامج على برنامج فرعي وحيد.

وبالرّجوع إلى الأهداف التي تمّ ضبطها لسنة 2023، فقد تمّ تسجيل نتائج إيجابية في مجملها على مستوى الأهداف الاستراتيجية للبرنامج العملياتي "التنمية الرقميّة".

ففي إطار تحقيق الإدماج الآمن الرقمي والمالي،تمّ تسجيل تطوّر لنسبة استعمال خدمات الأنترنت على شبكات الاتصال الجوالة بنسبة 9 % بين سنتي 2022 2023، وذلك تبعا لاستكمال المرحلة الأولى من مشروع "تغطية المناطق البيضاء"الذي يهدف إلى إيصال التغطية بشبكة الاتصالات إلى المناطق ذات الكثافة السكانيّة الضعيفة التي لا تتوفر بها تغطية بشبكة الاتصالات والأنترنات هذا بالإضافة إلى مشاريع "الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة2 RNIA و3 و4"ومشروع "الشبكة التربوية عالية التّدفق 10 EDUNET" الذي يهدف إلى تحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية عبر تركيز شبكة بتقنية الألياف البصرية لـ 3307 مؤسسة تربوية. كما ساهمت المهمة في إطار الاضطلاع بدورها الأفقي، في إنجاز عدّة مشاريع راجعة بالنظر إلى وزارات أخرى.

ومن جهته، واصل البريد التونسي العمل على ضمان الاندماج الاجتماعي والمالي وإيصال الخدمات البريدية والمالية إلى كافة المواطنين بمختلف مناطق البلاد وذلك من خلال تدعيم الشبكة البريديّة المؤلّفة من 1102 مكتبا موزّعة على كامل تراب الجمهوريّة بالإضافة إلى تركيز دور الخدمات الإدارية الرقمية القارة والمتنقلة قصد مزيد تقريب الخدمات البريديّة للمواطن ومواصلة تركيز الموزعات الآلية للأوراق المالية وإحداث محفظات إلكترونية وتطوير قنوات دفع جديدة عبر الهاتف الجوّال.

وفي إطار تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين، حرصت مهمّة تكنولوجيات الاتصال على وضع آليات وركائز أساسية لرقمنة الخدمات الإدارية عبر تنفيذ عديد المشاريع على غرار مشروع إرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن باعتباره اللبنة الأولى لمسار رقمنة الخدمات الإداريّة ومشروع تطوير المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية والقطاعية ومشروع تركيز وتعميم استعمال الهوية الرقمية على الجوال"ء-هوية" التي تضمن ولوجا موحدا وآمنا للخدمات الرقمية، وتبعا لذلك، شهدت خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية تطوّرا ملحوظا بين سنتي 2022 و2023 فاق التقديرات المبرمجة إلى موفى سنة 2025.

كما عملت مهمّة تكنولوجيات الاتصال خلال سنة 2023 على المساهمة في تحقيق آثار الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي سواء من خلال برنامج التنمية الرقمّيّة أو برنامج القيادة والمساندة، وخاصة فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل، حيث شهدت نسبة الشركات الناشئة المتحصلة على علامة label startup والتي تم تأسيسها من قبل نساء تطوّرا بنسبة 10,13% بين سنتي 2022 و2023. كما شهدت نسبة تمثيلية النساء في خطة مدير عام أو رئيس مدير عام أو رئيسة مؤسسة تطوّرا ملحوظا خلال نفس الفترة حيث بلغت خلال سنة 2023 نسبة 28.5 %مقابل 24 % سنة 2022.

2- نتائج تنفيذ ميزانيّة المهمّة لسنة 2023:

جدول عدد 1
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2023 (ق. م التعديلي)	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ	نسبة الإنجاز %
		(1)	(2)	(1) - (2)	(1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	18 220	**16 708**	-1 512	92%
	اعتمادات الدفع	18 220	**16 708**	-1 512	92%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	7 350	**6 106**	-1 244	83%
	اعتمادات الدفع	7 350	**6 106**	-1 244	83%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	65 450	**65 440**	-11	99,98%
	اعتمادات الدفع	65 450	**65 440**	-11	99,98%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	240 535	**165 027**	-75 508	69%
	اعتمادات الدفع	74 630	**67 392**	-7 238	90%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	**0**	0	
	اعتمادات الدفع	0	**0**	0	
المجموع	اعتمادات التعهد	**331 555**	**253 281**	**-78 274**	**76%**
	اعتمادات الدفع	**165 650**	**155 646**	**-10 004**	**94%**

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		تقديرات 2023 (ق. م التعديلي)	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ	نسبة الإنجاز %
		(1)	(2)	(1) - (2)	(1) /(2)
البرنامج عدد 1	اعتمادات التعهد	290 570	224 648	-65 922	77%
	اعتمادات الدفع	130 570	127 747	-2 823	98%
البرنامج عدد 9	اعتمادات التعهد	40 985	28 633	-12 352	70%
	اعتمادات الدفع	35 080	27 899	-7 181	80%
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**331 555**	**253 281**	**-78 274**	**76%**
	اعتمادات الدفع	**165 650**	**155 646**	**-10 004**	**94%**

تقدّر ميزانيّة مهمّة تكنولوجيات الاتصال المبرمجة لسنة 2023 بـ 165,650 م.د دفعا منها 130,570 م.د بعنوان برنامج التنمية الرقمية أي ما يقارب 79 % من ميزانيّة المهمة مقابل 21 % لفائدة برنامج القيادة والمساندة. هذا وقد تمّ الترفيع خلال سنة 2023 في قيمة اعتمادات الاستثمار الممولة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في شكل اعتمادات تكميلية بقيمة 15,500 م.د 2023 لفائدة الفاعلين العموميين ومشاريع تنمية القطاع وذلك تبعا للتقدم في إنجاز عدد منها على غرار مشاريع الشبكة الإدارية المندمجة ومشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية واتفاقية الشراكة بين الدولة وشركة ميكروسوفت ومشروع الهوية الرقمية على الجوال ء-هوية.

وقد بلغت نسبة انجاز ميزانيّة المهمّة سنة 2023 إجمالا 94 % مقارنة بالتقديرات، مفصّلة كما يلي: نسبة انجاز ميزانيّة برنامج التنمية الرقميّة تقدّر بـ 98 % مقابل 80 % لبرنامج القيادة والمساندة ويعود ذلك أساسا إلى ضعف تنفيذ ميزانيّة الاستثمار المرسّمة لبرنامج القيادة والمساندة والبالغة 33 % وذلك نظرا لارتباط نسق تنفيذ مشاريع البناءات وأشغال التهيئة بآجال المصادقة على مشاريع الصفقات ذات العلاقة من قبل لجان الصفقات المختصة من جهة، وبنسق التنفيذ الفعلي من قبل المؤسسات المتعهدة بالإنجاز (المقاولين) من جهة ثانية، إضافة إلى وجود بعض الإشكاليات العقارية.

أمّا بخصوص برنامج التنمية الرقمية، فتقدّر نسبة انجاز نفقات الاستثمار المرسّمة لفائدة البرنامج بـ 96 % وذلك تبعا لتنفيذ جل الاستثمارات المرسّمة سواء المحمولة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات الاتصال أو الممولة عن طريق القروض الخارجيّة الموظفّة. حيث تقدّر قيمة الاعتمادات المنجزة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بـ 42,542 م.د مقابل 45,500 م.د مرسّمة (باعتبار الاعتمادات التكميلية) أي بنسبة انجاز تقدّر بـ 93,5% مقابل 97,85% بالنسبة للقروض الخارجيّة الموظفة.

وقد شهد تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 إجمالا تطورا إيجابيا على مستوى التنفيذ المادي للمشاريع وعلى مستوى أداء البرامج تجلى بالأساس من خلال تحسّن مستوى بعض المؤشرات على غرار عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية، حيث تجاوزت قيمة المؤشر المنجزة التقديرات الأوّليّة.

المحور الثاني

الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023

البرنامج الأول: التنمية الرقمية

رئيسة البرنامج: السيدة سناء الهواري المديرة العامة لتكنولوجيا المعلومات

مرجع التسمية:

قرار من وزير تكنولوجيات الاتصال مؤرخ في 18 جانفي 2022 متعلق بتسمية السيدة سناء الهواري رئيسة لبرنامج التنمية الرقمية بمهمة تكنولوجيات الاتصال، وذلك ابتداء من 01 ديسمبر 2021

1- نتائج أداء البرنامج:

يسعى برنامج التنمية الرقمية إلى تعزيز الإدماج الرقمي كقاطرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال توفير بنية تحتية رقمية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تُمكّن الجميع، من النفاذ إلى المعلومات والمعرفة على قدم المساواة.

إضافة إلى دعم إدارة إلكترونية في خدمة المواطن والمؤسسة، تتسم بالشفافية والنجاعة في معاملاتها.

وقد تمّ ضبط المحاور والأهداف الاستراتيجية لبرنامج التنمية الرقمية خلال الفترة 2022-2025 بالاستناد إلى الاستراتيجية الرقمية 2025وتتمثل في:

1- الحد من الفجوة الرقميّة والسعي إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لتقليص الفوارق المسجلة بين النساء والرجال، وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع، بهدف ضمان الادماج الاجتماعي،
2- التحول الرقمي للإدارة وذلك من خلال إرساء الإدارة الإلكترونية ورقمنة خدماتها،
3- النهوض بالاقتصاد الرقمي والتجديد وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة.

وقد تم فيما يتعلق بالإدماج الآمن الرقمي والمالي تسجيل تطوّر لنسبة استعمال خدمات الأنترنت على شبكات الاتصال الجوالة بنسبة 9 % بين سنتي 2022 2023، وذلك تبعا لاستكمال المرحلة الأولى من مشروع "تغطية المناطق البيضاء" بالإضافة إلى مشاريع "الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة RNIA 2 و3 و4" ومشروع "الشبكة التربوية عالية التّدفق " EDUNET 10 .

كما واصل البريد التونسي العمل على ضمان الاندماج الاجتماعي والمالي وإيصال الخدمات البريدية والمالية إلى كافة المواطنين بمختلف مناطق البلاد من خلال العمل على رفع نسق الإدماج المالي بتقليص تداول الأموال النقدية (Decashing) عبر

تطوير خدمات مالية رقمية جديدة وتكثيف استعمال قنوات الدفع الالكتروني لفائدة مختلف فئات المجتمع التونسي بما يتماشى وحاجيات المؤسسة والمواطن .

أما فيما يتعلق بتعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين، فقد شهدت خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية تطوّرا ملحوظا بين سنتي 2022 و2023 تطوّرا هاما يعود أساسا إلى حرص مهمّة تكنولوجيات الاتصال على وضع آليات وركائز أساسية لرقمنة الخدمات الإدارية عبر تنفيذ عديد المشاريع على غرار مشروع إرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن ومشروع تطوير المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية والقطاعية ومشروع تركيز وتعميم استعمال الهوية الرقمية على الجوال"ء-هوية" والتي تضمن ولوجا موحدا وآمنا للخدمات الرقمية.

هذا ويساهم البريد التونسي كمؤسسة مالية مُدمجة في تحقيق استراتيجية البرنامج من خلال العمل على رفع نسق الإدماج المالي بتقليص تداول الأموال النقدية (Decashing) عبر تطوير خدمات مالية رقمية جديدة وتكثيف استعمال قنوات الدفع الالكتروني لفائدة مختلف فئات المجتمع التونسي بما يتماشى وحاجيات المؤسسة والمواطن .

- **الهدف الاستراتيجي1.1: تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي،**

يتنزل هذا الهدف صلب المحور الاستراتيجي الأول والمتعلق بالحد من الفجوة الرقميّة والسعي إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لتقليص الفوارق المسجلة بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع وذلك من خلال تعزيز الادماج الرقمي والادماج المالي مع ضمان أمن الفضاء السيبرني الوطني ومقاومة الجريمة الالكترونية.

هذا وقد تم بالنسبة لسنة 2023 تحقيق الهدف الأول " تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي" بنسبة هامة مقارنة بما تمت برمجته، وذلك بالنضر إلى ما تم تحقيقه بالنسبة لمؤشرات قيس الأداء.

المؤشر 1.1.1 نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة							
الوحدة	إنجازات		تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
	2021	2022					
نسبة مئوية	45.0%	50.1%	56.4%	51.1%	90.6%	66.8%	2025

كما هو مُبيّن في الجدول أعلاه، فإن نسبة نفاذ خدمات الأنترنت القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة خلال سنة 2023 كانت أقلّ من التقديرات، حيث كان من المبرمج أن تبلغ قيمة المؤشر 56,4% مع موفى السنة، إلا أنّها لم تتجاوز الـ51,1 % محققة بذلك نسبة انجاز تقدّر بـ 90.6%.

ويعود ذلك أساسا الى تغيير العديد من مشتركي الأنترنت القارة لاشتراكاتهم الـADSL باشتراكات في خدمة الـVDSL أو الألياف البصرية (FO) خلال هذه السنة بالإضافة إلى الاعتماد على الأنترانت الجوالة تبعا للتطوّر السريع الذي عرفته إضافة إلى سهولة استعمالها وسرعة الحصول عليها مقارنة بالأنترنات القارة، حيث ارتفعت نسبة النفاذ عبر شبكات الاتصال الجوالة من89.5% سنة 2022 لتصل الى نسبة 97.5% سنة 2023 أي بنسبة تطوّر تقدّر بـ 9 %.

ويمكن التأكيد إجمالا أن مجهودات البرنامج مازالت متواصلة من أجل الحد من الفجوة الرقميّة والسعي إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لاسيما بين الجهات وضمان النفاذ العادل إلى شبكات الاتصال بين جميع فئات المجتمع من خلال تنفيذ عدّة مشاريع لعل من أهمّها:

- مشروع تغطية المناطق البيضاء:

يهدف هذا المشروع إلى توفير خدمات الاتصالات الأساسية والأنترنات لفائدة أكثر من 180 ألف ساكن، موزعين على 47 معتمدية تابعة لـ 15 ولاية، وهو ما مكّن من فك العزلة الرقميّة على هذه المناطق والمساعدة على خلق ديناميكية اقتصادية بمختلف الجهات. وقد تم خلال سنتي 2022 و2023 تفعيل التغطية بالنسبة لكافة المواقع الدنيا المبرمجة والمقدّرة بـ94 منطقة بيضاء.

- مشروع EDUNET10

يعد هذا المشروع الرّكيزة الأساسية لبرنامج "المدرسة الرقمية" الذي يهدف إلى تركيز شبكة بتقنية الألياف البصرية لـ 3307 مؤسسة تربوية (مدارس ابتدائية وإعدادية ومعاهد) وربطها بالسعة العالية. كما يتنزل من ناحية أخرى ضمن المحور الثالث من "الاستراتيجية الوطنيّة للتحوّل الرقمي 2025" والمتعلق بتطوير البنية التحتية والحد من الفجوة الرقمية وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص بين الجهات عموما وبين المؤسسات التربوية خصوصا من خلال توفير خدمات ومحتويات تعليمية رقمية ذات قيمة مضافة عالية.

كما يهدف هذا المشروع الوطني إلى الاستثمار في الناشئة والأجيال القادمة إذ سيمكن من تطوير البنية التحتية الرقمية بكامل تراب الجمهورية بما يساهم في التسريع في نسق التحول الرقمي للدولة وتحقيق الإدماج الرقمي باعتبار التوزيع الجغرافي للمؤسسات التربوية والتشجيع أكثر على استعمال شبكات الأنترنات القارة ذات التدفّق العالي والترفيع بالتالي في نسبة نفاذ خدمات الانترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي.

وقد تم خلال سنة 2023 الانطلاق في تنفيذ مرحلة تركيز المواقع والقبول الفني لها.

- مشروع الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة :RNIA 2

يتمثل المشروع في ربط المواقع الإدارية، التي تستغل التطبيقات الإعلامية الإدارية المشتركة التي يوفّرها المركز الوطني للإعلامية بالشبكة الوطنية الإدارية المندمجة2، فضلا عن استغلال قنوات اتصالية مشتركة بين الإدارات، وقد شمل هذا المشروع أكثر من 500 موقعا إداريا هي حاليا في طور الاستغلال.

- مشروع الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة بلدياتRNIA III

يتمثل مشروع "شبكة تراسل المعطيات بالجماعات العموميّة المحلية "RNIA3 في تركيز شبكة تراسل معطيات مندمجة لفائدة الجماعات المحلية وتأمين استغلالها (934 موقعا). هذا وقد تم استكمال تنفيذ العدد الأدنى من المواقع في حدود 617 موقعا، وهي الآن في طور الاستغلال.

- مشروع الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة عدالةRNIA IV

يندرج هذا المشروع ضمن برنامج العدالة الرقمية لوزارة العدل، ويتمثل في تركيز شبكة تراسل معطيات مندمجة لفائدة 163 موقعا تابعا وزارة العدل وتأمين استغلالها.

- مشروع تركيز مركز عملياتي ومنظومة مراقبة لإدارة الشبكات الإدارية المندمجة:

يتمثل المشروع في تركيز مركز عملياتي لمراقبة الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة، إلى جانب تركيز منصة تؤمن الربط بين مختلف الشبكات بهدف التحقق من فاعلية المنظومة وحسن تشغيلها ومتابعة جودة خدماتها.

وتساهم مشاريع الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة وكذلك مشروع تركيز مركز عملياتي ومنظومة مراقبة لإدارة الشبكات الإدارية المندمجة في تحقيق الإدماج الآمن الرقمي بصفة مباشرة من خلال تركيز شبكة إدارية مندمجة ومؤمّنة بين مختلف الوزارات والمصالح العمومية .

المؤشر 2.1.1 نسبة السكان فوق 20 سنة الذين يمتلكون حسابات جارية بريدية أو حسابات افتراضية(بطاقات الدفع والسحب)							
الوحدة	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتّقديرات (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مأوية	%60,6	%64,5	%71,4	%70,8	% 99	%89.8	2025

تقدر نسبة إنجاز مؤشر"نسبة السكان فوق 20 سنة الذين يمتلكون حسابات جارية بريدية أو حسابات افتراضية (بطاقات الدفع اوالسحب)" بـ 99%. حيث تم سنة 2023 في إطار دعم الإدماج المالي والاجتماعي والحد من التعامل نقدا إطلاق 454 ألف بطاقة دفع جديدة (بطاقة دينار البريد، e-Dinar Smart، carte co-brandée، carte

corporate، carte postier، carte sociale،بطاقة جرايتي...)، كما تم فتح أكثر من 71 ألف حساب بريدي جاري.

وقد ساهمت عديد الأنشطة والإنجازات التي نفّذها البريد التونسي خلال سنة 2023 في تحقيق قيمة المؤشر حيث أنّه إلى جانب التواجد عبر مكاتب البريد الـ1102 الموزّعة على كامل تراب الجمهوريّة، اتجه برنامج عمله إلى دعم الإدماج المالي والرقمي لمختلف فئات المجتمع التونسي من خلال التشجيع على استعمال قنوات الدفع الالكتروني وتقليص تداول الأوراق المالية ودعم التحول الرقمي للخدمات التقليدية وتسهيل الخدمات الإدارية عن بعد.

كما حرص البريد التونسي على أن يكون له دورا محوريا في دمج المواطنين من الفئات محدودة الدخل أو حرفاء مؤسسات القروض الصغرى من خلال:

- ✓ تطوير منظومات الدفع الإلكتروني:

منظومة الدفع الالكتروني مسطحة MPGS، تطبيقة D17 وتطبيقةMy Poste

- ✓ تطوير وسائل الدفع للبريد التونسي:

بطاقة " e-Dinar Corporate"، بطاقة " e-Dinar Pro"، بطاقة " Carte Sociale"، بطاقة "جرايتي"، هذا بالإضافة إلى تطوير باقة خدمات موجهة لحرفاء مؤسسات القروض الصغرى.

- ✓ دعم التحول الرقمي للإدارة وتقريب الخدمات من المواطنين
- ✓ تدعيم شبكة الموزعات الآلية للأوراق المالية « DAB » التابعة للبريد التونسي من خلال تركيز 237 موزع آلي جديد بمختلف جهات الجمهورية ليبلغ بذلك عدد الموزعات الآلية للأوراق المالية « DAB » للبريد التونسي 700 موزع آلي مع موفى سنة 2023.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف

الإشكاليات والصعوبات لتحقيق الهدف	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
تعريف وتمويل الخدمات الشاملة	– العمل على حوكمة العلاقة مع هياكل الدولة فيما يتعلق بالخدمة البريدية الشاملة عبر إحداث صندوق تنمية الخدمات الشاملة (بمقتضى المجلة الجديدة) يمول من خلال فرض أتاوة على المشغلين والمتدخلين في السوق البريدية وذلك على غرار قطاع الاتصالات وتماشيا مع الانموذج المتبع من قبل مختلف بلدان العالم. – إضفاء مزيد من المرونة على مستوى التصرف
وجود منافسة في عديد مجالات الخدمات البريدية (بالخصوص البريد السريع والطرود البريدية) والمالية (على غرار مكاتب الصرف ومؤسسات الدفع) أدى إلى تراجع أداء المرفق العام، نظرا لعدم ملائمة الإطار التشريعي والترتيبي لقطاع البريد الذي شهد تطورات متسارعة.	العمل خلال الفترة القادمة من المخطط الاستراتيجي للمهمة 2023-2025 على وضع إطار قانوني وترتيبي جديد (تحيين مجلة البريد) يتماشى مع التوجهات العالمية في المجال من ناحية و التأقلم مع التغيرات السريعة في السوق البريدية التونسية من ناحية أخرى من حيث تنظيم النشاط البريدي وتوضيح دور مؤسسة "البريد التونسي" وكافة المشغلين والمتدخلين في السوق البريدية خاصة فيما يتعلق بالخدمة البريدية الشاملة من ناحية، وتنظيم القطاع من خلال إحداث هيئة هيكل إداري تعديلي لقطاع البريد، فضلا عن تطوير الشكل القانوني للمؤسسة البريدية بما يسمح بتحسين أدائها من ناحية أخرى.

➢ الهدف 2.1: تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور المتعلق بـالتّحول الرقمي للإدارة حيث أنّ إرساء إدارة إلكترونية من شأنه أن يكرس سياسة الدولة في ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والمسارات الداخلية وعبر التقليص من البيروقراطية. وهو ما يساهم في تعصير الخدمات الإدارية مع ضمان جودتها واستمراريتها بما يستجيب لتطلعات مستعمليها من مواطنين ومواطنات ومؤسسات، وذلك في كنف الشفافية التي تضمن حق التكافؤ المجتمعي.

وقد تم تحقيق الهدف بصفة هامة بالنظر إلى ما تم تحقيقه بالنسبة لعدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية الذي فاق العدد المبرمج بالنسبة لسنة 2023 بنسبة 57 % ونسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة).

المؤشر 1.2.1. عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية						
الوحدة	إنجازات		تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
	2021	2022					
عدد	25	60	70	110	% 157	100	2025

تم تسجيل نسبة إنجاز للمؤشر قدّرت بـ 157 % مقارنة بالتقديرات تبعا لربط 50 خدمة إضافية بين سنتي 2022 و2023 مقابل 10 خدمات إضافيّة مبرمجة خلال نفس الفترة.

ويعود ذلك أساسا إلى مجهودات المهمة في الصدد التي أفضت إلى توقيع عدد من الاتفاقيات الإطارية للتبادل اللاّمادي للبيانات مع عدد من الوزارات أو الهياكل العموميّة التابعة لها على غرار وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة النقل ووزارة التعليم العالي.

هذا بالإضافة إلى انجاز عدّة مشاريع لعلّ من أبرزها:

- المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية:

تم في هذا الإطار وضع نواة منظومة الترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية والتي مكنت من وضع حيز الاستغلال قرابة 110 خدمة مندمجة لتبادل المعطيات بين عدة نظم المعلومات. وقد انطلق المشروع مع أربع (04) وزارات وهي وزارة الداخلية ووزارة التربية ووزارة النقل ووزارة الشؤون الاجتماعية على أن يتم تعميمه في مرحلة ثانية على بقية الوزارات. ويتجه التأكيد على أهمية هذه المنصة من حيث تسهيل المعاملات بين المواطن والإدارة من جهة والهياكل الإداريّة فيما بينها من جهة أخرى.

- مشروع وضع وتركيز بوابة للخدمات العمومية على الخطّ:

يتمثل هذا المشروع في تركيز بوابة موحدة للخدمات الالكترونية توفر مجموعة من الروابط للخدمات الإدارية المضمنة بالبوابات القطاعية للوزارات. وقد تمّ الشروع بخدمات الوكالة الفنية للنقل البري والصندوق الوطني للتأمين على المرض في مرحلة أولى، وبالخدمات المتعلق بالقروض الجامعية والقروض الخاصّة الممنوحة من صناديق التغطية الاجتماعية بالإضافة إلى خدمات أخرى كمرحلة ثانية.

- منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن:

يهدف هذا المشروع إلى تيسير الرّبط بين قواعد البيانات القطاعيّة وتمكين تبادل البيانات فيما بينها من خلال إرساء معرّف إلكتروني وحيد للمواطن يمكّن من تحديد مستعمل الخدمة الإدارية على مختلف المنظومات المعلوماتيّة الوطنيّة باختلاف معرّفاتها (معرّف الحالة المدنيّة، رقم بطاقة التعريف الوطنية، معرّفات أنظمة الضمان الاجتماعي والتأمين على المرض...).

- مشروع الهوية الرقمية على الجوّال

يهدف هذا المشروع إلى تقليل الزمن والجهد المبذول في الحصول على الوثائق الإدارية (على غرار مضمون الحالة المدنيّة الإلكتروني الحامل للختم الإلكتروني المرئي) والتوقيع الإلكتروني على العقود الرسمية (عقد بيع سيارة) واحداث محفظة الكترونية وارسال النقود والدفع الالكتروني وتمكين كذلك المواطن، داخل البلاد وخارجها، من بريد رسمي يتلقى من خلاله اشعارات من الادارات وعديد الخدمات الأخرى وذلك باعتبار أنّ الهوية الرقميّة هي بمثابة مفتاح ولوج آمن وموثوق لبوابة المواطن للخدمات الرقمية. وقد تمّ إلى موفى سنة 2023 استخراج قرابة ستون ألف وثيقة حالة مدنية لأكثر من اثنين وستّون ألف متحصل على الهوية الرقمية.

المؤشر 2.2.1 نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)							
الوحدة	إنجازات		تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
	2021	2022					
النسبة	30%	60%	80%	60%	75%	100%	2025

تمت معالجة المراسلات الكترونيا كليّا عبر المنظومة (من مرحلة تلقّي المراسلة إلى مرحلة المصادقة على الإجابة وإرسالها إلكترونيا) بنسبة 60% أي في حدود 75% مقارنة بالتقديرات، ويعود الفارق المسجل بين الإنجازات والتقديرات بالأساس إلى ضعف نسبة اعتماد التوقيع الالكتروني من قبل بعض الوزارات وهو ما انجر عنه مواصلة اعتماد النسخ الورقية عوضا عن التبادل الإلكتروني الكلي للمراسلات.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف

الإشكاليات والصعوبات لتحقيق الهدف	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
طبيعة المشاريع الأفقية وبالتالي تعدد الأطراف المتدخلة في المشاريع وصعوبة تحديد الأدوار والمسؤوليات.	مواصلة العمل بالتمشي المتمثّل في وضع خريطة للحوكمة تعتمد إحداث لجنة قيادة لكل مشروع يوكل ترأّسها للجهة المستفيدة وإحداث لجنة فنية ومتابعة لنفس المشروع يتمّ ترأّسها من طرف الوزارة وذلك لتوفير الدعم والمساندة لأصحاب المشاريع.
صعوبة تأقلم المستعملين مع طريقة التصرف في المراسلات الإدارية التي يتم اعتمادها في منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات.	مواصلة العمل على إرساء إدارة التغيير والاتصال صلب الهياكل المعنية بالمشاريع الجديدة.

➢ الهدف 3.1: تنمية الاقتصاد الرقمي:

ينضوي هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي للبرنامج والمتعلق بالنهوض بالاقتصاد الرقمي وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرّقمنة، وذلك من خلال وضع أطر تشريعية وترتيبية تحفز الاستثمار وتعزز الابتكار والتجديد في القطاع الرقمي، بهدف رفع الإنتاجية الاقتصادية وتعزيز التنافسية المؤسساتية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

المؤشر 2.3.1 عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا							
الوحدة	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	245	176	200	166	83%	200	2025

تم خلال سنة 2023 إسناد 166علامة مؤسسة ناشئة وتحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ 83% مقارنة بالتقديرات. ويعود الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات إلى انخفاض جودة الملفات المعروضة على اللجنة الفنية لإسناد علامة المؤسسة الناشئة مقارنة بالسنوات الأولى من انطلاق البرنامج.

وبشكل عام، تم تجاوز الهدف المرسوم في إطار "برنامج تونس الناشئة" والمتمثل في بلوغ 1000 علامة مؤسسة ناشئة بين سنتي 2019 و2024. حيث تم، منذ انطلاق هذا البرنامج، وإلى غاية موفى شهر أفريل من سنة 2024، إسناد 1032 علامة مؤسسة ناشئة أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 103,2 %.

2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

حسب طبيعة النفقة:

تمّ ضبط ميزانيّة برنامج التنمية الرقمية لسنة 2023 بما قدره 130570 أد (باعتبار الاعتمادات التكميلية) وتم إنجاز اعتماد قدره 127747,230 أ.دأي بنسبة تقدر بـ 98%.

وقد قامت المهمة بطلب الترفيع في مقابيض ونفقات صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بعنوان سنة 2023 حتى يتسنى لها استكمال إجراءات صرف الاعتمادات على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بعنوان سنة 2023 لفائدة مشاريع تنمية القطاع والفاعلين العموميين وقد تم توزيع اعتمادات تكميلية بمبلغ قدره 15,500 م.د تبعا للتقدم في إنجاز مجموعة من مشاريع تنمية القطاع على غرار مشاريع الشبكة الإدارية المندمجة ومشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية واتفاقية الشراكة بين الدولة وشركة ميكروسوفت ومشروع الهوية الرقمية على الجوال ء-هوية.

وتتوزع الإنجازات الميزانيّة على النحو التالي:

- نفقات التأجير: تم إنجاز اعتماد قدره 1699,479 أ.د مقابل 2000 أ.د مرسمة بقانون المالية أي بنسبة انجاز تقدّر بـ 85 %،
- نفقات التدخلات: تم إنجاز اعتماد قدره 60999,500 أ.د مقابل 61 000 أد مرسّم (باعتبار الاعتمادات التكميلية) أي بنسبة انجاز تقدّر بـ100%.
- نفقات الاستثمار: يتم تمويل نفقات استثمار برنامج التنمية الرقميّة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال اوعن طريق القروض الخارجيّة الموظّفة.
  - نفقات الاستثمار المحمولة على موارد الصندوق: تم إنجاز اعتماد قدره 42541,995أد مقابل 45500 أد باعتبار الاعتمادات التكميلية أي بنسبة انجاز تقدّر بـ 93,5%.
  - نفقات الاستثمار المحمولة على القروض الخارجية الموظفة: تم إنجاز اعتمادقدره22506,256 أ.د مقارنة بـ 23000أ.د مرسّمة أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 97,85%.

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات 2023 ق. م التعديلي	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ	نسبة الإنجاز %
		(1)	(2)	(1) - (2)	(1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	2070	1699,479	-370,521	82%
	اعتمادات الدفع	2070	1699,479	-370,521	82%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	0	0	0	
	اعتمادات الدفع	0	0	0	
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	61000	60999,5	-0,5	100%
	اعتمادات الدفع	61000	60999,5	-0,5	100%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	227500	161949,4454	-65550,55455	71%
	اعتمادات الدفع	67500	65048,251	2451,749-	96%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	290570	224648,4244	65922-	%77
	اعتمادات الدفع	130570	127747,23	2823-	%98

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

حسب مآل النفقة:

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــــان الأنشطة	تقديرات2023 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
			المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز (2)/(1)
النشاط 1: تطوير البنية التحتية الاتصالية وتحسين النفاذ للسعة العالية جدا	25055	34509,142	9454,142	138%
النشاط 2: تنمية الاقتصاد الرقمي	2320	1509,588	-810,412	65%
النشاط 3: رقمنة الادارة	42195	30729	-11466	73%
النشاط4: تشجيع الاستثمار ودفع التشغيل في المجالات الرقمية خاصة الموجهة للتصدير	0	0	0	
النشاط 5: منحة لفائدةONP	0	0	0	
النشاط 6: منحة لفائدةCERT	0	0	0	
النشاط 7: منحة لفائدة ONT	41300	41300	0	100%
النشاط 8: منحة لفائدةANSI	4680	4680	0	100%
النشاط 9: منحة لفائدة ATT	6650	6650	0	100%
النشاط A: منحة لفائدة الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية	1500	1500	0	100%
النشاط B:منحة لفائدة المركز الوطني للإعلامية	1000	1000	0	100%
النشاط C: منحة لفائدة "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية)	5870	5870	0	100%
المجموع	**130570**	**127747,730**	**-2822,270**	**98%**

- **النشاط1: تطوير البنية التحتية للاتصالات والخدمات الشاملة:**

تم إنجاز اعتماد قدره 34509,142 أ.د مقابل 25055 أ.د المحددة بالتقديرات (ق.م أصلي / تعديلي) أي بنسبة انجاز في حدود 138 %. وذلك تبعا للتقدّم الحاصل في تنفيذ مشاريع البنية التحتيّة للاتصالات والخدمات الشاملة مما ساهم في تحقيق الهدف الأول " الادماج الاجتماعي الآمن الرقمي والمالي".

- **النشاط2: تنمية الاقتصاد الرقمي:**

تم إنجاز اعتماد قدره 1509,588أ.د مقابل 2320 أ.د المحددة بالتقديرات (ق.م أصلي / تعديلي) أي بنسبة انجاز في حدود 65 %.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّه قد تم تحقيق الهدف الثالث بنسبة مهمة نظرا لارتفاع قيمة المؤشر 1.3.1. والمتمثل في ارتفاع عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة.

وتجدر الإشارة أن الإنجاز المادي للمشاريع غير متلائم مع الإنجاز المالي لها وذلك بالنظر إلى الإشكاليات المتعلقة بخلاص المشاريع.

- **النشاط3: رقمنة الإدارة:**

تم إنجاز اعتمادا قدره 30729 أد مقابل 42195 أ.د المحددة بالتقديرات (ق.م أصلي / تعديلي) أي بنسبة إنجاز في حدود 73%.

وقد تم تحقيق الهدف الثاني " تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين " بصفة مهمة وذلك باعتبار ارتفاع نسبة قيمة المؤشر1.2.1 : عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية والذي تم تحقيقه بنسبة 157%والمؤشر 2.2.1: نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات وهو ما أدّى على ارتفاع استهلاك الاعتمادات المبرمجة بالنسبة لسنة 2023.

البرنامج التاسع: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج

السيد أحمد بن حسين

المدير العام للمصالح المشتركة

بداية من 01 فيفري 2023

مرجع التسمية: قرار وزير تكنولوجيات الاتصال

المؤرخ في 10 فيفري 2023

السيد محمد الأمين زروق

المدير العام للمنشآت والمؤسسات العمومية

من13 جويلية 2020 إلى 31 جانفي2023

مرجع التسمية:

قرار وزير تكنولوجيات الاتصال

1-نتائج أداء البرنامج:

تتمثل غاية برنامج القيادة والمساندة في حوكمة مهمة تكنولوجيات الاتصال من خلال تعزيز دور القيادة وتطوير فاعليته، كما يعتبر برنامج القيادة والمساندة الرافد الرئيسي لدعم البرنامج العملياتي التنمية الرقمية في تجسيم أهدافه، لا سيّما فيما يتعلق بتأمين الخدمات ذات العلاقة بالدعم والمساندة.

هذا وتنضوي استراتيجية برنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال ضمن التوجهات الوطنية للتنمية الرقميّة وتتمثل أساسا في:

- ✓ تفعيل مخرجات المجالس وجلسات العمل الوزارية ومتابعة التوصيات المنبثقة عنها والتنسيق مع كافة المتدخلين لرفع الإشكاليات التي تحول دون إنجاز المشاريع بالنسق المطلوب إضافة إلى تطوير المنظومة التشريعية للقطاع ومسايرتها للمستجدات التكنولوجية.

- ✓ الارتقاء بالموارد البشرية باعتبارها العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتطوير علاقاتها بالمتعاملين معها وتعزيز القدرات والمهارات وحسن توظيفها مع ضمان المساواة بين مختلف الفئات والحرص على دعم تكافؤ الفرص بين النساء والرجال وتقليص الفوارق على مستوى جميع الخدمات الإدارية المسداة

- ✓ تعزيز فاعلية البرنامج من خلال حسن التصرف في الاعتمادات وضمان مبدأ الحفاظ على ديمومة الميزانية مع تطوير جودة الخدمات المسداة.

وعليه، تمّ ضبط الأهداف الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة التي تمكّن من تحقيق الأنشطة الرئيسية المتعلقة بالقيادة وبالتصرف في الموارد البشرية وفي الميزانية وذلك بالاستئناس بالإطار المرجعي الموحد لتنزيل الأداء.

وتعتبر النتائج المنجزة خلال سنة 2023 فيما يتعلق بتطوير حوكمة المهمة مقبولة اجمالا وهو ما مكن من حسن تنفيذ مشاريع المهمة ومتابعة تقدم إنجازها في إطار

الاستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي 2025 كما مكنت من تطوير حوكمة مسارات بنود ميزانية المهمة.

كما تم تطوير مهارات أعوان المهمة والقدرات الفنية لإطاراتها من خلال تنفيذ برنامج التكوين مما ساهم في تحسين التصرف في الموارد البشرية والملاءمة بين المهارات والحاجيات مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص. هذا بالإضافة إلى تحسين التصرف في الاعتمادات وتقليص الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة، مما ساهم في تطوير فاعلية البرنامج.

➢ الهدف الاستراتيجي 1.1.9: تطوير حوكمة المهمة

يتم تطوير حوكمة المهمة وترسيخ أسسها من خلال تحسين نجاعة السياسات العمومية وفاعليتها وضمان شفافيتها وحسن تنفيذ المهام الموكلة للمهمة حيث يتم في هذا الصدد تنفيذ القرارات المتعلقة بأنشطة القيادة والمتابعة الدورية لقرارات اللجان على مستوى الديوان مع إعطاء الأولوية القصوى لاستحثاث نسق إنجاز مشاريع المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2025".

وتعتبر النتائج المنجزة فيما يتعلق بتحقيق هدف تطوير حوكمة المهمة مقبولة اجمالا وهو ما مكن من حسن تنفيذ ومتابعة تقدم إنجاز مشاريع المهمة وتنفيذ التزاماتها مع مختلف المتدخلين في إطار المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2025" كما مكنت من تطوير حوكمة مسارات بنود ميزانية المهمة.

❖ المؤشر 1.1.1.9: المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية:

المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	95	80	90	-	-	90	2025

يعتبر هذا المؤشر آلية للمتابعة الدورية للقرارات والتوصيات التي يتم اتخاذها على مستوى الديوان وعلى مستوى لجان القيادة ذات الأولوية التي تم إحداثها صلب المهمة، وذلك قصد تقييم مدى تقدم تنفيذها، إلّا إنّه تم تغيير في طريقة حوكمة وتنفيذ سياستها حيث تمّ تعليق العمل بنظام اللجان وأصبحت الاجتماعات تعقد بإشراف رئيس المهمة مباشرة مع الهياكل العملياتية المعنية بتنفيذ ومتابعة المشاريع الرقمية المندرجة ضمن المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2025 "، مما انجر عنه استحالة احتساب المؤشر وضبط قيمته المنجزة لسنة 2023 .

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أنه تم تسجيل تقدما في نسق إنجاز المشاريع المندرجة ضمن المخطط الوطني الاستراتيجي وهو ما يعكس نجاعة التمشي الجديد المعتمد.

❖ **المؤشر 2.1.1.9: التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة**

التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	18	5.14	5	-2.85	% -57	5	2025

يقيس هذا المؤشر نسبة التطور السنوي لعدد الزيارات لموقع الواب الرسمي للمهمة.

وبالرغم من تطوير محتوى الموقع وجعله مرئيا أكثر على مستوى محركات البحث، فقد تم تسجيل انخفاضا في عدد الزيارات، ويعود ذلك للأسباب التالية:

- نقص في تواتر عملية التحيين الخاصة ببعض الأركان،
- وجود مصادر مماثلة للمعلومة المتوفرة بالموقع خاصة عبر صفحة الفايسبوك فيما يتعلق بالمستجدات، وموقع "Tuneps" فيما يتعلق بالصفقات والاستشارات الخاصة بالقطاع ككل.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف

الإشكاليات والصعوبات لتحقيق الهدف	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
-على مستوى القرارات المتعلقة بتركيز الرقابة الداخلية ببرنامج التنمية الرقمية: تم إطلاق عديد المشاريع على مستوى برنامج التنمية الرقمية لفائدة الهياكل العمومية المنتفعة مما أخّر تركيز الرقابة الداخلية على مستوى هذا البرنامج خاصة مع تركيز هيكل اداري جديد "وحدة GOV-TECH"	التنسيق مع برنامج التنمية الرقمية قصد استحثاث نسق تركيز الرقابة الداخلية في مسار التصرف في مشاريع التحول الرقمي،
- على مستوى القرارات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية للميزانية: عدم عقد اجتماعات اللجان المكلفة بالرقابة الداخلية لتقييم مدى تطبيق خطط العمل الخاصة بالمسارات الأربعة التي تم تحديدها والواردة ضمن المذكرة المشتركة عدد 13 بتاريخ 03 نوفمبر 2021، واقتراح مسارات جديدة خاصة منها ذات الخطورة العالية.	تنظيم جلسات حوار تصرف مع مراقب المصاريف العمومية والعمل على إدراج المسارات التي تم استكمال إجراءات الرقابة الداخلية في شأنها في نظام الرقابة المعدلة
- على مستوى القرارات الخاصة بمتابعة مدى تنفيذ مشاريع المخطط الوطني الرقمي "تونس الرقمية 2025" تعدد المعنيين بالمشاريع الرقمية التي تنجزها المهمة لفائدة قطاعات أخرى باعتبار طبيعتها الأفقية، إضافة إلى خضوع هذه المشاريع لإجراءات خاصة بالنظر إلى تعدد موارد تمويلها عبر قروض خارجية موظفة (البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)، وبالتالي فهي عوامل خارجة عن نطاق المهمة.	عقد جلسات دورية للجنة العملياتية للرقابة الداخلية للميزانية لمتابعة تنفيذ خطط العمل ورفع الإشكاليات إن وجدت وتحيين خطط العمل إن تطلب الأمر ذلك، تطوير مهارات الإطارات المعنية في مجال التصرف في المشاريع الرقمية: البرمجة – التخطيط -انجاز الصفقات العمومية...، مواصلة التنسيق مع كافة الهياكل الخارجية المعنية بالمشاريع الرقمية لتذليل الإشكاليات ودعم الصبغة الأفقية للقطاع.
على مستوى طبيعة المؤشر المتعلق بنسبة تنفيذ قرارات اللجان ذات الأولوية عدم التمكن من قياس المؤشر باعتبار التغيير في استراتيجية العمل لرئيس المهمة الحالي، تم التوجه نحو عقد اجتماعات مباشرة مع الهياكل العملياتية	سيتم تعديل المؤشر الحالي صلب وثيقة المشروع السنوي للأداء لسنة 2025

المعنية بالمشاريع والتخلي عن اجتماعات اللجان ذات الأولوية.	
- على مستوى صعوبة رفع قيمة المؤشر الخاص بعدد زيارات الموقع على مدى السنوات المقبلة لارتباطها بعدة عوامل خارجية وظرفية:	مواصلة التنسيق مع المنظمة الألمانية للتعاون الدولي لتطوير موقع واب المهمة في صيغة جديدة وفقا للمعايير الدولية حتى يكون جاذبا أكثر للمستعمل.
وجود مصادر مماثلة للمعلومة المتوفرة بالموقع خاصة عبر صفحة الفايسبوك فيما يتعلق بالمستجدات، وموقع "Tuneps" فيما يتعلق بالصفقات والاستشارات الخاصة بالقطاع ككل	حث المتدخلين على تحيين محتوى كل ركن بصفة منتظمة لزيادة عدد الزيارات.

➢ **الهدف الاستراتيجي 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملاءمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص**

تعتبر وظيفة التصرّف في الموارد البشرية العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتطوير جودة خدماتها وعلاقاتها بالمتعاملين معها وحسن توظيفها من حيث تحقيق الملاءمة بين طبيعة الحاجيات والجدوى الوظيفية عند الانتداب وتنمية القدرات والمهارات المهنية بما يتناغم مع الحاجيات الحقيقية لمراكز العمل هذا مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص.

وقد تمّ تحقيق نسب هامة للمؤشر المتعلق بالتكوين بالنسبة للجنسين دون سواء، مما ساهم في تحسين التصرف في الموارد البشرية للوزارة حيث يعتبر التكوين من ضمن العوامل الرئيسية لتطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات وملاءمتها مع حاجيات المهمة، وقد شمل برنامج التكوين محاور فنية خصوصية وأخرى تندرج ضمن أولويات الحكومة والتي نص عليها منشور رئاسة الحكومة المتعلق بإعداد مخططات التكوين السنوية بعنوان 2023.

كما تسعى مهمة تكنولوجيات الاتصال في إطار تحسين التصرف في الموارد البشرية إلى التحكم في كتلة الأجور من خلال حسن ضبط التقديرات وترشيد تحديد الحاجيات، حيث تم تحقيق النسبة المبرمجة خلال سنة 2023 إلاّ أنّ هذه الغاية تبقى مرتبطة باستقرار أعوان المهمة في إطار الحراك الوظيفي.

❖ **المؤشر 1.2.1.9: الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة**

الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	2.9	14.4	9	8.34	108	8	2025

يبرز هذا المؤشر مدى إحكام ضبط كتلة الأجور المبرمجة للسنة المعنية عند إعداد الميزانية بهدف تقليص الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والنفقات المنجزة فعليا، وقد تم تقدير نسبة 9% لهذا المؤشر لسنة 2023. وقد تم فعليا تحقيق نسبة أفضل باعتبار أنّ قيمة المؤشر المنجزة تقدّر بـ 8.34%.

حيث تم صرف جميع المرتبات في الآجال ويعود الفارق المتبقي بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة للمهمة إلى وجود اعتمادات تأجير لم يتم استهلاكها نظرا إلى:

- برمجة 8 انتدابات لم تنجز إلا واحد فقط
- تم تسجيل مغادرة 17 عون من جملة أعوان الوزارة (7 إنهاء إلحاق/ 3 نقلة / 3 تقاعد مبكر/ 2 استقالة/ 1 إحالة على عدم المباشرة/ 1حالة وفاة) وهي كلها حالات طرأت بعد إعداد مشروع الميزانية
- عدم القدرة على استقطاب إطارات جديدة في إطار سد الشغورات بعنوان إلحاقات ونقلة الأعوان
- تم احتساب الزيادة المبرمجة في منحة التغطية لجميع أعوان الوزارة والمدرسة والمعهد والمتضمنة صلب اتفاقية 6 فيفري.

❖ **المؤشر 2.2.1.9: نسبة الأعوان المنتفعة بالتكوين (رجال / نساء):**

نسبة الأعوان المنتفعة بالتكوين							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة الرجال المنتفعين بالتكوين في المحاور ذات الأولوية	49	72	49	53	% 108	50	2025
نسبة النساء المنتفعات بالتكوين في المحاور ذات الأولوية	51	66	49	55	% 112	50	2025

يعكس هذا المؤشر مدى تطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات وملاءمتها مع حاجيات المهمة، من خلال تنفيذ برنامج التكوين الذي يهدف إلى تحسين وتطوير مهاراتهم ومعارفهم مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأصناف وبين الجنسين.

تم خلال سنة 2023 تسجيل نسب مميزة للمؤشر تقدر بـ 53 % للرجال و55 % للنساء أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 108 % للرجال و112 % للنساء مقارنة بتقديرات سنة 2023.

وقد تم إنجاز نسبة هامة من الأنشطة التكوينية المبرمجة بالمخطط السنوي للتكوين بعنوان سنة 2023 حيث تم تنفيذ26 دورة تكوينية في اختصاصات متعددة من أهمها الإعلامية المتخصصة وتطوير المهارات والحوكمة والتصرف الرشيد أمنتها مكاتب تكوين مختصة في المجال إلى جانب المدرسة الوطنية للإدارة. واستفاد من هذه الدورات 216 مشاركا (110 مشاركة رجالية، و106 مشاركة نسائية).

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف

الإشكاليات والصعوبات لتحقيق الهدف	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
-الحراك الإداري المتواصل لبعض الأعوان داخل هياكل المهمة يؤثر على برمجة وتنفيذ ميزانية التأجير وكذلك الشأن بالنسبة للنقل والالحاقات غير المبرمجة وخاصة منها التي تنجز بعد إعداد الميزانية أو التي تتحصل على التأشيرة بعد الآجال، -عدم القدرة على استقطاب الموارد البشرية وخاصة السلك التقني وذلك لعدم وجود حوافز على مستوى التأجير بالمهمة.	-العمل على تطبيق مقتضيات الأمر الرئاسي عدد 387 لسنة 2022 المؤرخ في 18 أفريل 2022، المتعلّق بالتنقّل الوظيفي للأعوان العموميين، لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية عبر نشر البلاغات في الخطط الشاغرة -مراجعة النظام الأساسي الخاص لسلك متفقدي المواصلات

- **الهدف الاستراتيجي 9-1-3: المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الإعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة**

تم العمل في إطار تحسين التصرف في الإعتمادات على الرفع من نسق الإنجاز المادي وكيفية الإستهلاك وفقا للاستراتيجية التي تمّ ضبطها وخاصة منها المتعلقة بالإعتمادات بعنوان نفقات الاستثمار باعتبارها رافدا من روافد التنمية مع تأمين مبدأ الحفاظ على ديمومة الميزانية، كما تم السعي في إطار تنفيذ إعتمادات المهمة إلى الحفاظ على مبدأ ديمومة الميزانية وذلك بمبادرة المهمة في تسوية المتخلدات لفائدة مستحقيها، بالإضافة إلى تقليص الفارق بين الإعتمادات المرسمة والإعتمادات المنجزة.

من جهة أخرى تم التحكم في حجم إعتمادات برنامج القيادة والمساندة مقارنة بإعتمادات المهمة وذلك للرفع من فاعلية البرنامج باعتبار أنّه يعمل على تحسين جودة الخدمات التي يسديها لفائدة البرنامج العملياتي التنمية الرقمية مع الضغط على الكلفة والآجال.

هذا وتعتبر النتائج المنجزة للمؤشرات في علاقتها بتحقيق الهدف جيدة حيث تم تحسين التصرف في الاعتمادات وتقليص الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة، كما ساهمت هذه النتائج في تطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة.

❖ المؤشر 1.3.1.9: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة:

الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	26	3	25	-5	تجاوز 100%	15	2025

بلغت الاعتمادات الجمليّة المنجزة سنة 2023 ما قدره 157.600 م د مقابل 150.150 م د مرسمة بقانون المالية أي بنسبة إنجازات تعادل 105% وذلك تبعا لتجاوز الدفوعات المنجزة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والبالغة 105,500 م د ما تمّ ترسيمه بقانون المالية (90 م د).

وباعتبار تنوع مصادر تمويل ميزانيّة مهمّة تكنولوجيات الاتصال (الموارد العامة لميزانية الدولة / صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال / القروض الخارجية الموظفة) وتفاوت قيمة مساهمتها في إعتمادات المهمة، فإن قيمة المؤشر الجملية المنجزة تكون مرتبطة بقيمة الإنجازات الفعلية حسب كل مصدر كالتالي:

- <u>الموارد العامة لميزانية الدولة:</u>

تم سنة 2023 صرف اعتمادات ممولة على الموارد العامة للميزانية في حدود 29.601 م د مقابل 36.645 م د مرسمة بقانون المالية أي بنسبة انجاز تقدر بـ 71.4%، حيث تمّ تنفيذ جل نفقات التأجير والتسيير والتدخل. كما تمت إحالة كامل المنح المخصصة لفائدة المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس

هذا وفي إطار الحفاظ على ديمومة الميزانية تم خلاص جزء من النفقات الوجوبية المتخلدة بذمة المهمة بعنوان سنة 2022 والسنوات التي سبقتها، بعد إجراء التحويلات المالية المستوجبة في الغرض.

أمّا فيما يتعلق بنفقات الإستثمار فجلها مشاريع بناءات، أشغال وتهيئة يرتبط نسق تنفيذها بآجال المصادقة على مشاريع الصفقات ذات العلاقة من قبل لجان الصفقات المختصة من جهة، وبنسق التنفيذ الفعلي من قبل المؤسسات المتعهدة بالإنجاز (المقاولون) من جهة ثانية، ووجود بعض الإشكاليات.

- صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال:

بلغت الدفوعات المنجزة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال سنة 2023 ما قدره 105,500م د (61 م.د منح مسندة لفائدة المنشآت والمؤسسات العموميّة و44,500 م.د بعنوان مشاريع تنمية القطاع) مقابل 90 م د مرسمة بقانون المالية أي بنسبة إنجاز تعادل 117%.

ويعود الفارق إلى توزيع اعتمادات تكميلية لفائدة القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية" بقيمة 1 م.د واعتمادات لفائدة مشاريع تنمية القطاع في حدود 14,500 م د بمقتضى قرار وزارة المالية المتعلق بالترفيع في مقابيض ومصاريف صندوق تنمية المواصلات (القرار عدد 282 لسنة 2023 بتاريخ 28 ديسمبر)تبعا للتقدم في الإنجاز لمجموعة من مشاريع تنمية القطاع على غرار مشروعي الشبكة الوطنيّة المندمجة للإدارة RNIA4-RNIA2، مشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية، الصفقة العامة الإطاريّة بالتفاوض المباشر بين الدولة التونسية وشركة ميكروسوفت، مشروع إرساء المنظومة الوطنية للت رابط البيني بين نظم المعلومات ومشروع الهوية الرقمية على الجوّال ء-هوية.

- القروض الخارجية الموظفة:

تقدر قيمة الاعتمادات المنجزة عن طريق القروض الخارجية الموظفة سنة 2023د بـ 22,506 م د مقابل 23 م د مرسمة بقانون المالية أي بنسبة انجاز تعادل97 %.

وتعود هذه النسبة الهامة أساسا إلى:

1- التقدم في الإنجاز المادي بالنسبة للمشاريع الممولة عن طريق القرض المبرم مع البنك الافريقي للتنمية والتي تم إبرام عقود في شأنها على غرار مشروع الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة RNIA IV ومشروع إرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن ومشروع إعداد وتفعيل وثيقة مرجعية لتسيير عمليات التغيير المنجرة عن المشاريع المنجزة في إطار تنفيذ المخطط الوطني الاستراتيجي،

2- إمضاء العديد من الصفقات الممولة عن طريق البنك الافريقي للتنمية على غرار مشروع وضع وتركيز بوابة للخدمات العمومية على الخطّ ومشروع تركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية ومشروع تركيز نظام مدمج للبريد التونسي ومشروع تركيز نظام معلوماتي لشبكات المكتبات العمومية.

3- شهد برنامج الحوكمة الإلكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية الممول عن طريق قرض من البنك الدولي للتعمير و إعادة هيكلة خلال سنة 2023 حيث تم إحالة مشروعين من برنامج تنمية الصادرات الثالث PDE III لفائدة كل من السجل الوطني للمؤسسات(دعم قدرة إيواء مركز البيانات للسجل) والديوانة التونسية(تركيز النظام المعلوماتي الجديد)، وتم خلاص المشروع الأول بالكامل.

4- التنفيذ الكلي لعديد المشاريع والعقود المبرمة خلال سنتي 2021 و2022 لفائدة وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية وبالتالي خلاص مستحقات المزودين المعنيين وعددها 9 عقود صفقات في مرحلة الختم النهائي.

5- إبرام جملة من العقود التي تعنى بالخصوص بتركيز الشبكة الخارجية والداخلية INdoorوOutdoor للمدارس Edunet 10 بهدف تغطية المدارس بالانترنات ذات التدفق العالي وبجودة عالية .

❖ **المؤشر 2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة**

نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	26.3	17.7	23.3	17.7	تجاوز 100%	23	2025

يعكس هذا المؤشر حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة المنجزة خلال سنة 2023 مقارنة بميزانية المهمة المنجزة، حيث بلغت قيمة المؤشر نسبة 17.7% سنة 2023 مقارنة بـ 23.3% مبرمجة لتتجاوز بذلك التقديرات بنسبة 130 % وهو ما يعكس التحسّن في فاعلية برنامج القيادة والمساندة باعتبار الانخفاض النسبي لكلفة الخدمات الأفقية التي يسديها لفائدة البرنامج العملياتي "التنمية الرقمية" في تنفيذ ميزانيته وتحقيق أهدافه.

❖ **المؤشر 3.3.1.9: كلفة التسيير للعون الواحد**

كلفة التسيير للعون الواحد*							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
د	14634	13620	9800	9508	% 97	10000	2025

يعكس هذا المؤشر الكلفة المسجلة لتسيير العون وقد تم التعديل في طريقة احتساب المؤشر حيث يطرح من اعتمادات التسيير النفقات العرضية (ملف تعويضات أو خطايا) والنفقات ذات الصبغة الأفقية لفائدة قطاعات أخرى (نفقات مصاريف صيانة وإيواء واستغلال المنظومة الوطنية للتصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة" في حدود 3 مليون دينار التي تسدي خدماتها لفائدة جميع المهمات) وذلك بهدف تصحيح الكلفة الفعلية لتسيير العون.

وقد تم بالنسبة لسنة 2023 تحقيق 97% من قيمة المؤشر المبرمجة باعتبار تسجيل فواضل على مستوى إعتمادات التسيير المنجزة.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف

الإشكاليات والصعوبات لتحقيق الهدف	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
-وجود اشكاليات فنية وعقارية تحول دون تقدم تنفيذ المشاريع المبرمجة	-مزيد التنسيق مع الأطراف المتدخلة والسلط العمومية لرفع الاشكاليات العقارية التي حالت دون إنجاز بعض المشاريع على غرار توسعة بناية المدرسة العليا للمواصلات بتونس وبناء المبيت الجامعي،
-خصوصية إنجاز المشاريع المحمولة على القروض الخارجية الموظفة نظرا لطول آجال تنفيذها وتشعب إجراءات خلاصها	- تقليص آجال الإجراءات الإدارية المتعلقة بالشراءات العمومية واحترام الروزنامة المحددة في البرمجة السنوية للنفقات، واعتماد منظومات متابعة المشاريع العمومية من طرف كافة المتدخلين،
	- المساهمة في تطوير الاطار التشريعي المنظم للصفقات العمومية في مجال تكنولوجيات الاتصال بما يتماشى مع خصوصيات المجال الرقمي.
- ارتباط قيمة المؤشر المتعلق بكلفة تسيير العون المنجزة بنسق استهلاك نفقات التسيير المبرمجة	- تحيين طريقة احتساب كلفة تسيير العون وربطها ببنود محددة

2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1:
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان النفقات		تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نفقات التأجير	إعتمادات التعهد	16 150	15 009	-1 141	%93
	إعتمادات الدفع	16 150	15 009	-1 141	%93
نفقات التسيير	إعتمادات التعهد	7 350	6 106	-1 244	%83
	إعتمادات الدفع	7 350	6 106	-1 244	%83
نفقات التدخلات	إعتمادات التعهد	4 450	4 440	-10	%100
	إعتمادات الدفع	4 450	4 440	-10	%100
نفقات الاستثمار	إعتمادات التعهد	13 035	3 078	-9 957	%24
	إعتمادات الدفع	7 130	2 344	-4 786	%33
نفقات العمليات المالية	إعتمادات التعهد				
	إعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	**40 985**	**28 633**	**-12 352**	**70%**
	اعتمادات الدفع	**35 080**	**27 899**	**-7 181**	**80%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2:
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة
(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
			المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
النشاط 1: القيادة	5 305	4 899	-406	%92
النشاط2: خدمات لوجستية وتسيير	12 425	8 720	-3 705	%70
النشاط 3: متابعة التصرف الإداري والمالي(المعهد)	6 400	5 498	-902	%86
النشاط 4: متابعة التصرف الإداري والمالي (المدرسة)	10 950	8 782	-2 168	%80
المجموع	**35 080**	**27 899**	**-7 181**	**%80**

*** دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

تم ضبط ميزانية برنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال بعنوان سنة 2023 حسب الصيغ والأحكام الواردة بالقانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 في حدود 35.080 م.د، تم الشروع في تنفيذها على إثر المصادقة على جداول البرمجة السنوية الأولية للنفقات من قبل السيد مراقب المصاريف العمومية، والتي تم تحيينها في مناسبتين حيث تضمنت التعديلات المالية والزمنية للشراءات العمومية ومختلف التحويلات التي تم إجراؤها.

هذا وقد تمّ إنجاز ميزانية البرنامج بنسبة 80% بما قدره 27.899 م د مفصلة حسب طبيعة ومآل النفقة كالتالي:

➢ **حسب طبيعة النفقة:**

- **نفقات التأجير:**

بلغ استهلاك نفقات التأجير بعنـــوان سنة 2023 ما قدره 15.009 م د أي بنسبة 93% من الاعتمادات المرسمــة لفائــدة البرنامـــج، منــها 9.080 م د نفقات مفوضة لفائـدة المدرســة العليـا للمواصــلات بتـونس والمعهـد العــالي للدراســات التكنولوجيــة للمواصــلات بتــونس كمــا تشــتمل نفقــات التــأجير علــى اعتمــاد قــدره 650 أد لفائــدة المؤسستين يتعلق بمنح بعنوان التأجير.

- **نفقات التسيير:**

بلغ استهلاك نفقات التسيير ما قدره 6.106 م د أي بنسبة 83%من الاعتمـادات المرسمة لفائدة البرنامج، وقد تمت إحالة كامل الاعتمادات المرسمة بعنوان منح التسيير والمقدرة بـ 2.050 مد لكل من المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس. وفي هذا السياق تم إنجاز أغلب الإستشارات المدرجة ضمن البرمجة السنوية الأولية للنفقات، كما تم في إطار الحفاظ على ديمومة الميزانية خلاص جزء من النفقات الوجوبية المتخلدة بذمة المهمة بعنوان سنة 2023 والسنوات التي تسبقها، حيث تم إجراء جملة من التحويلات لفائدة تسديد المتخلدات.

- **نفقات التدخل:**

بلغ استهلاك نفقات التدخل تعهدا ما قدره 4.440 م د أي بنسبة تعادل% 100 من الاعتمادات المرسمة لفائدة البرنامج، منها اعتمادا قدره 1.350 م د يتعلق بمنح بعنوان التدخل لفائدة المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس.

- **نفقات الاستثمار:**

بلـغ اسـتهلاك نفقـات الاسـتثمار مـا قـدره 2.344 م د أي بنسـبة 33% مـن الاعتمـادات المرسـمة لفائـدة البرنـامج والممولـة عـن طريـق المـوارد العامـة لميزانيـة الدولة، منها اعتمادا قدره 0.874م د لفائدة المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس.

ويعود النقص الحاصل في ارتباط نسق تنفيذ مشاريع البناءات وأشغال التهيئة بآجال المصادقة على مشاريع الصفقات ذات العلاقة من قبل لجان الصفقات المختصة من جهة، وبنسق التنفيذ الفعلي من قبل المؤسسات المتعهدة بالإنجاز (المقاولين) من جهة ثانية، إضافة إلى الإشكاليات العقارية من قبل هياكل خارج المهمة.

➢ **حسب مآل النفقة:**

- **على مستوى نشاط القيادة:**

تم إنجاز ما قدره 4.899 م د مقابل 5.305 م د مرسما بقانون المالية ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: إنجاز ما قدره 2 م د مقابل 2.385 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التسيير: إنجاز ما قدره 0.134م د مقابل 0.150م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التدخل: إنجاز ما قدره 2.765م د مقابل 2.770 م د مرسما بقانون المالية

- **على مستوى نشاط الخدمات اللوجيستية**

تم إنجاز ما قدره 8.720 م د مقابل 12.425 م د مرسما بقانون المالية ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: إنجاز ما قدره 3.930 م د مقابل 3.515 م د مرسما بقانون المالية،
- نفقات التسيير: إنجاز ما قدره 3.922 م د مقابل 5.150 م د مرسما بقانون المالية،
- نفقات التدخل: إنجاز ما قدره 0.325 م د مقابل 0.330م د مرسما بقانون المالية،
- نفقات الاستثمار: إنجاز ما قدره 0.543 م د مقابل 3.430 م د مرسما بقانون المالية.

- **على مستوى نشاط متابعة التصرف الإداري والمالي بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية في المواصلات بتونس:**

تم إنجاز ما قدره 5.498م د مقابل 6.400 م د مرسما بقانون المالية ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: إنجاز ما قدره 3.537م د مقابل 4.050 م د مرسما بقانون المالية،
- نفقات التسيير: إنجاز ما قدره 1.400 م د مقابل 1.400 م د مرسما بقانون المالية،
- نفقات التدخل: إنجاز ما قدره 0.100 م د مقابل 0.100 م د مرسما بقانون المالية،
- نفقات الاستثمار: إنجاز ما قدره 0.461م د مقابل 0.850 م د مرسما بقانون المالية.

- **<u>على مستوى نشاط متابعة التصرف الإداري والمالي بالمدرسة العليا للمواصلات بتونس:</u>**

تم إنجاز ما قدره 8.782 م د مقابل 10.950 م د مرسما بقانون المالية ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: إنجاز ما قدره 5.542م.د مقابل 6.200 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التسيير: إنجاز ما قدره 0.650 م.د مقابل 0.650 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التدخل: إنجاز ما قدره 1.250م.د مقابل 1.250 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات الاستثمار: إنجاز ما قدره1.340م.د مقابل 2.850 م د مرسما بقانون المالية

وإجمالا، فإن إنجاز الاعتمادات بنسبة 80% من ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023 بما قدره27.899 م د، كان له الأثر الإيجابي على تطور أداء البرنامج، ترجمته القيمة المسجلة لبعض المؤشرات خاصة تلك المتعلقة بحوكمة المهمة وبتحسين التصرف في الموارد البشرية.

الملاحق

بطاقة النوع الاجتماعي – إنجازات سنة 2023

الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي

الأثرعدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييزوالعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

يتم تحقيق هذا الأثر من خلال الهدف الاستراتيجي الأوّل لبرنامج القيادة والمساندة: "تطوير حوكمة المهمّة" وذلك عبر العمل على تطوير الإطار التشريعي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ومطابقته للالتزامات الدولية والوطنية لاسيما في اتجاه القضاء على كل أشكال التمييز والعنف المسلط على المرأة. وحيث يعتبر العنف في الفضاء الرقمي من أشكال العنف اللامادي الذي أصبح يهدد الأفراد سواء المرأة أو الرجل أو حتى الأطفال، عملت مهمة تكنولوجيات الاتصال على إصدار المرسوم عدد 54 لسنة 2022 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2022 والمتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال الذي تنصّ الفقرة الثانية من الفصل 26 على أنه يعاقب بالسجن لمدّة ستّة أعوام وبخطيّة قدرها 50 ألف دينارا كل شخص تعمّد استعمال أنظمة المعلومات لنشر أو بثّ صورا أو مقاطع تصويريّة لاعتداء جسدي أو جنسي على الغير.

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

- إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي:

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
تطوير حوكمة المهمة	تطوير الإطار التشريعي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ومطابقته للالتزامات الدولية والوطنية	عدد النصوص القانونية والترتيبية التي تم تحيينها في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ومطابقتها للالتزامات الدولية والوطنية	1	0	% 0	3

* تقديرات (ن+3) المضمّنة بالمشروع السنوي لأداء سنة 2023

** إنجازات 2023/ تقديرات 2023

- إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصّة بمتابعتها (بالإعتماد على الجدول التّالي):

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الأعمال الأنشطة،الأنشطة الفرعية ،المشاريع،دعائم الأنشطة	مؤشرات الأنشطة					الإنعكاس المالي (إن وجد)			
			تسمية المؤشر الطبيعة	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (1)/(2)	مصدر التمويل
تطوير الإطار التشريعي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ومطابقته للالتزامات الدولية والوطنية	عدد النصوص القانونية والترتيبية التي تم تحيينها في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ومطابقتها للالتزامات الدولية والوطنية	– تم جرد النصوص القانونية والترتيبيّة ذات الصلة بالقطاع.							0		

- التحليل:

تبعا لعملية جرد النصوص القانونية والترتيبيّة ذات الصلة بالقطاع تبين أنّ جلها نصوص ذات صبغة تقنية لا تتعلق بالنوع الاجتماعي وهو شأن كل النصوص التي تم إصدارها سنة 2023على غرار المرسوم عدد 17 لسنة 2023 مؤرخ في 11 مارس 2023 المتعلق بالسلامة السيبرنية والأمر الرئاسي عدد 34 لسنة 2023 المـؤرخ في 25 جانفي 2023 المتعلق بإحداث "جائزة رئيــس الجمهورية للتميّز الرقمي". هذا وقد تم العدول عن هذا الهدف والمؤشر انطلاقا من إعداد بطاقة النوع الاجتماعي لبرنامج القيادة والمساندة بعنوان سنة 2024 باعتباره شاملا لا يراعي النوع الاجتماعي بل يغطي كافة الإلتزامات والتعهدات الوطنية.

الاثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

يتم تحقيق هذا الأثر من خلال الهدف الاستراتيجي الثاني لبرنامج القيادة والمساندة: "تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص" وذلك عبر العمل على تطوير مهارات الأعوان سواء من خلال التأطير المستمر لهم أو من خلال توفير دورات تكوينيّة تتماشى وطبيعة المهام الموكولة إلى العون وتأخذ بعين الاعتبار تطوّره المعرفي والمهني. وقد حرصت المهمة على ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأصناف وبين الجنسين خاصة في مجال التكوين، حيث تقدّر نسبة النساء المنتفعات بالتكوين خلال سنة 2023، بـ 55 % مقابل 53 % للرجال وهو ما من شأنه أن يساهم مستقبلا في الرّفع من نسبة تمثيليتهنّ في الخطط الوظيفيّة العليا أو في مواقع صنع القرار.

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

- إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي:

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملاءمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة و تكافؤ الفرص	الترفيع في نسبة تمثيلية النساء في مواقع صنع القرار في مجال تكنولوجيات الاتصال	نسبة تمثيلية النساء في خطة مدير عام، رئيس مدير عام /رئيسة مؤسسة	%24	%28.5	%118	%27
		نسبة تمثيلية النساء في لجان القيادة الإستراتجية*	%38	%38.3	%109	%40

- إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصّة بمتابعتها (بالإعتماد على الجدول التّالي):

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الأعمال الأنشطة،الأنشطة الفرعية ،المشاريع، دعائم الأنشطة	مؤشرات الأنشطة					الإنعكاس المالي (إن وجد)			
			تسمية المؤشر الطبيعة	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (1)/(2)	مصدر التمويل
الترفيع في نسبة تمثيلية النساء في مواقع صنع القرار في مجال تكنولوجيات الاتصال	نسبة تمثيلية النساء/الرجال في خطة مدير عام/ رئيس مدير عام /رئيسة مؤسسة	تم إعداد قاعدة بيانات حول الخطط الوظيفية بالمهمة مصنّفة حسب النساء والرجال، كما تم إدماج محاور تكوينية في مجال القيادة النسائية بمخطط تكوين المهمة حيث تم تنظيم دورتين في مجال Leadershipskills - Communication interpersonnelle et prise de parole en public - PNL - Systèmes de Management de la qualité إضافة إلى تنظيم حصص تكوينية لفائدة النساء المعنية بقيادة المشاريع والبرامج على الصعيد الوطني في مجال القيادة والتواصل وقيادة التغيير على غرار، MS Project - Méthodologie de développement des						0		

		applications DEVOPS ـأعضاء مجالس إدارة المنشآت والمؤسسات العمومية كما تم العمل على تدعيم مشاركة المرأة في الدورات التكوينيّة وورشات العمل المنظمة من هياكل أخرى على الصعيدين الوطني والدولي لاسيما في مجال التصرّف المالي للمشاريع الممولة عن طريق صناديق التمويل									
	نسبة تمثيلية النساء في لجان القيادة الإستراتجية	– تمّ إعداد لوحة قيادة حول المشاركة الفعلية للمرأة في لجان القيادة الاستراتيجية في مجال تكنولوجيات الاتصال، – تمّ تعزيز حضور المرأة بلجان القيادة الاستراتيجية خلال سنة 2023							0		

- **التحليل:**

بلغت قيمة المؤشر (نسبة تمثيلية النساء/الرجال في خطة مدير عام/ رئيس مدير عام /رئيسة مؤسسة) سنة 2023 نسبة 28.5% مقابل 24 % مبرمجة أي بنسبة انجاز تقدّر بـ 118 %، كما تمّ تجاوز القيمة المستهدفة للمؤشر والمقدّرة بنسبة 27 %، حيث بلغ عدد النساء الشاغلات لمنصب مدير عام/ رئيس مدير عام /أو رئيسة مؤسسة بمهمة تكنولوجيات الاتصال ستة نساء من جملة واحد وعشرون خطة مقابل 5 خطط سنة 2022 وذلك تبعا لتمسية مديرة عامة جديدة على رأس الإدارة العامة لتكنولوجيا الاتصال خلفا للمدير العام الأسبق.

الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

يتم تحقيق هذا الأثر من خلال الهدف الاستراتيجي الثالث لبرنامج التنمية الرقميّة: "النهوض بالاقتصاد الرقمي والتجديد وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة" وذلك عبر العمل على شجيع النساء على المبادرة الخاصة لاسيما من خلال تحسين بيئة ومنظومة المرافقة والمساندة لفائدة المؤسسات الناشئة بصفة عامة والتي تم تأسيسها من قبل نساء بصفة خاصة والمساهمة في تحسين تشغيليّتهن في قطاع تكنولوجيات الاتصال.

البرنامج عدد 1: التنمية الرقمية

- إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي (بالإعتماد على الجدول التّالي):

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
تنمية الاقتصاد الرقمي	المساهمة في تعزيز تشغيلية النساء والمبادرة الخاصة في مجال تكنولوجيات الاتصال	نسبة الشركات الناشئة التي تم تأسيسها من قبل نساء ومتحصلة على علامة label startup	%4	8,7 %	% 217	
		نسبة مواطن الشغل المحدثة في إطار برنامج تونس الناشئة لفائدة النساء	23%	غير متوفر حاليا		

* تقديرات (ن+3) المضمّنة بالمشروع السنوي لأداء سنة 2023
** إنجازات 2023/ تقديرات 2023

- إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصّة بمتابعتها (بالإعتماد على الجدول التّالي):

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الأعمال الأنشطة،الأنشطة الفرعية ،المشاريع، دعائم الأنشطة	مؤشرات الأنشطة					الإنعكاس المالي (إن وجد)			
			تسمية المؤشر الطبيعة	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (1)/(2)	مصدر التمويل
المساهمة في تعزيز تشغيلية النساء والمبادرة الخاصة في مجال تكنولوجيات الاتصال	نسبة الشركات الناشئة التي تم تأسيسها من قبل نساء ومتحصلة على علامة label startup	– مزيد تدعيم الموارد المالية المخصصة بعنوان برنامج FlyWheel وبالتحديد آليتي دعم المؤسسات الناشئة (Air et (Air2) خاصة وأن البرنامج المذكور يتضمّن معايير تدعم حصول المؤسسات الناشئة التي أسستها أو شاركت في تأسيسها النساء		%4	8,7%	%217					

		من أفضلية الأولوية في الانتفاع بالمنح									
	نسبة مواطن الشغل المحدثة في إطار برنامج تونس الناشئة لفائدة النساء	– توطيد التنسيق بين البرامج العمومية الموجودة على مستوى الوزارات والمعنية بدعم ريادة الأعمال لدى النساء تدعيم الشراكات والتنسيق مع المجتمع المدني وهياكل مرافقة ودعم المؤسسات الناشئة فيما يتعلّق ببرامجها الموجهة لريادة الأعمال بالنسبة للنساء وبالنسبة للجهات الداخلية.		25%	غير متوفر حاليا						

- **التحليل:**

بلغت نسبة الشركات الناشئة المتحصلة على علامة label startup والتي تم تأسيسها من قبل نساء نسبة8,7% سنة 2023، محققة بذلك نسبة إنجاز تفوق 200 % مقارنة بالتقديرات. بالإضافة إلى تجاوز النسبة التي تم إنجازها سنة 2022 و المقدرة بـ 7.9 %. مما يعكس التطور الإيجابي للمشاركة النسائيّة في مجال ريادة الأعمال ويعود ذلك إلى تحسين بيئة ومنظومة المرافقة والمساندة لفائدة المؤسسات الناشئة لاسيما من خلال وضع وتنفيذ:

- برنامج FLYWHEEL وهو برنامج بتمويل مشترك من البنك الدولي ومؤسسة "GIZ" الألمانية من أجل خلق شبكة من منشآت الدعم للشركات الناشئة (SSO) تكون فاعلة وناجعة وشاملة في كافة أرجاء البلاد للتشجيع على نموّها وخلق عقلية جديدة ترتكز على النجاعة.
- الأليتين الموجهتين للمؤسسات الناشئة (AIR et Air2):حيث يتم إسناد التمويلات بناء على دورات ترشح بمعدّل دورة كل ثلاثية مع إسناد نقطة إضافية في النتيجة لفائدة الشركات الناشئة التي تم تأسيسها من قبل نساء أو التي تنشط في المناطق الداخلية. وبلغ عدد المؤسسات الناشئة المنتفعة بهاتين الأليّتين 193 مؤسسة من بينها 48 مؤسسة ناشئة أحد مؤسسيها عنصر نسائي (48 startups co-fondées par des femmes).

ويهدف تطوير المشروع إلى مضاعفة إمكانية الحصول على التمويل ودعم نموّ المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المبتكرة. وسيساهم المشروع أيضا في خلق ما لا يقلّ عن 1800 موطن شغل مباشر منها 30 % ستخصص للنساء و20 % للشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة.

الأثر عدد 5: وضع ميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي

يتم تحقيق هذا الأثر من خلال الهدف الاستراتيجي الثالث لبرنامج القيادة والمساندة: "المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة".

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

- إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي:

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الإعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة	تطوير الحوكمة لإدماج السياسات العمومية والميزانية المراعية للنوع الاجتماعي	عدد البيانات الاحصائية والمؤشرات/ الدراسات والبحوث المراعية للنوع الاجتماعي المتوفرة المتعلقة بقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال	7	3دراسات وأكثر من 20 مؤشرا	أكثر من 100 %	7
		عدد القرارات المنبثقة عن لجنة قيادة لتركيز برامج وميزانيات مراعية للنوع الاجتماعي بالمهمة	4	1	25%	4

* تقديرات (ن+3) المضمّنة بالمشروع السنوي لأداء سنة 2023
** إنجازات 2023/ تقديرات 2023

- إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصّة بمتابعتها (بالإعتماد على الجدول التّالي):

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الأعمال الأنشطة،الأنشطة الفرعية ،المشاريع، دعائم الأنشطة	مؤشرات الأنشطة					الإنعكاس المالي (إن وجد)			
			تسمية المؤشر الطبيعة	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (1)/(2)	مصدر التمويل
تطوير الحوكمة لإدماج السياسات العمومية والميزانية المراعية للنوع الاجتماعي	عدد البيانات والمؤشرات الاحصائية المراعية للنوع الاجتماعي المتعلقة بالقطاع/ عدد البحوث والدراسات المراعية للنوع الاجتماعي المتعلقة بالقطاع	– إنجاز ثلاث دراسات أساسية أفرزت مؤشرات مبنية على النوع الاجتماعي مكّنت من: • انجاز تشخيص معمق لواقع القطاع وتحديد الحاجيات من حيث البحوث والمؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي المستوجب العمل عليها، • تكوين قاعدة بيانات إحصائية ومؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي في مجال تكنولوجيات الاتصال، – التنسيق مع الهياكل الأفقية المتدخلة (وزارة المرأة/ المعهد الوطني للإحصاء...) وتحيين الاستبيان لتجميع المعطيات المتعلقة بالمؤشرات المبني على النوع الاجتماعي في مجال تكنولوجيا المعلومات.									
	عدد القرارات المنبثقة عن لجنة قيادة لتركيز برامج وميزانيات مراعية للنوع الاجتماعي بالمهمة	– إحداث لجنة قيادة أشغال إدراج النوع الاجتماعي (المقرر عدد 50 بتاريخ 11 أوت 2023)، – عقد اجتماع لهذه الجنة بتاريخ 27 أكتوبر 2023،									

- **التحليل:**

كان من المتوقّع أن يبلغ عدد البيانات الاحصائية والمؤشرات/ الدراسات والبحوث المراعية للنوع الاجتماعي المتوفرة والمتعلقة بقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال عدد 7 مؤشرات ودراسات باعتبار محدوديّة المؤشرات المتوفرة ذات الصلة بقطاع تكنولوجيات الاتصال والمصنفة حسب النوع الاجتماعي، إلاّ أنه تم بين سنتي 2022 و2023إنجاز ثلاث دراسات أساسية أفرزت عديد المؤشرات المبنيّة على النوع الاجتماعي يفوق عددها العشرين مؤشرا لتفوق بذلك نسبة انجاز هذا المؤشر 100 %.

- دراسة حول إعداد مؤشر وطني لقياس الإدماج الرقمي بتونس التي قامت بها المهمة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)بهدف تحليل الفجوات والتفاوتات في مستوى الإدماج الرقمي بين المناطق والمجموعات السكانية،
- الدراسة الميدانية حول الاستخدام الرقمي في تونس لسنة 2023 التي أنجزتها الهيئة الوطنية للاتصالات،
- دراسة حول إعداد استراتيجية الإدماج الرقمي بهدف تحديد الخطط والأولويات لتعزيز الإدماج الرقمي وتعزيز دور المرأة في هذا السياق التي قامت بها الوزارة بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية.

أما بخصوص عدد القرارات المنبثقة عن لجنة قيادة تركيز برامج وميزانيات مراعية للنوع الاجتماعي بالمهمة، تمّت برمجة عدد أربعة قرارات في السنة بحساب قرار واحد على الأقل بكل اجتماع للجنة، إلاّ أنه لم يتم عقد سوى اجتماع واحد للجنة خلال سنة 2023 تمّ خلاله المصادقة على النسخة النهائيّة من مشروع بطاقة النوع الاجتماعي المدرجة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2026، وبذلك فإن نسبة انجاز هذا المؤشر تقدّر بـ 25 % فقط.